



المغرب العربي وإشكاليات الهجرة

سواء كانت بهذا الشكل أو ذاك فهي طبعاً هجرة محدودة العدد بالمقارنة مع طلبات الهجرة المرتفعة في صفوف من لا يستجيبون لشروط الهجرة المختارة، أو من يجدون أنفسهم خارج الحصة والذين لم تعد أمامهم إلا الطريقة غير الشرعية، كوسيلة شبه-وحيدة لسلك الطريق التي قد تمكنهم من دخول القلعة الأوروبية.

أمام هذا الطيف من أصناف الهجرة تتباين المواقف وتتباعد السياسات بين بلدان المنشأ في الجنوب وبلدان المقصد في الشمال حول طرق التعامل مع هذه الظاهرة. ومن الملاحظ في هذا المجال أن السياسات الإقليمية الموجودة هي، وبشكل يكاد يكون حصرياً، سياسات أوروبية، حيث لا تساهم بلدان جنوب المتوسط لا في صياغتها ولا حتى في الإعداد لها، بينما هي مدعوة للمساهمة في وضعها موضع التنفيذ كما تقتضي ذلك اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وكذلك خطط العمل المعتمدة في إطار السياسة الأوروبية للجوار.

أحياناً تتمكن دول الضفة الجنوبية من إبداء رأيها في إطار يجمع الأطراف المعنية، كما هو حال الدول المغاربية الخمس في إطار الحوار 5+5 الذي يجمع هذه الدول بنظيراتها الأوروبية المطلقة على البحر المتوسط في حوضه الغربي. هذا الحوار لا يشكل، ومع الأسف الشديد، إطاراً مؤسسياً قد يفضي إلى سياسات مشتركة، ولكنه على الأقل، فرصة للتشاور وتبادل وجهات النظر، وفرصة كذلك لدفع الطرف الأوروبي للالتزام بما تتمخض عنه الاجتماعات الوزارية المشتركة حول قضايا الهجرة.

وفي جميع الأحوال تبقى الوثائق الأوروبية المتعلقة بالسياسة الأوروبية للهجرة هي المرجعية الأساسية لتناول هذه الظاهرة بالدرس في منطقة المتوسط. ذلك أن هذه السياسة وإن كانت تتصل بالمدى الجغرافي الأوروبي، إلا أنها موجهة أيضاً لخدمة أهداف عملية الشراكة الأورومتوسطية والسياسة الأوروبية للجوار.

ويتضح من خلال هذه الوثائق، وأهمها اتفاق أمستردام المعتمد في شهر ماي من سنة 1999 وكذلك الوثيقة الختامية للمجلس الأوروبي الذي انعقد في «تامبيرى» في نفس السنة، وهي الوثائق التي وضعت للجنة الأولى لسياسة مشتركة في مجال هو عادة من المجالات الوطنية، أن التعامل مع الهجرة لا بد أن يتم في إطار التعاون مع بلدان المنشأ، والمعاملة المنصفة لمواطني الدول غير

1 الهجرة في العلاقات الأورومغاربية

د. أحمد إدريس

تعدّ الهجرة من أهم المواضيع التي تشغل من تناول العلاقات المغاربية - الأوروبية. فالهجرة تتعلق بالإنسان، ومن الواجب أن يكون الإنسان جوهر سياسات التعاون التي يتمّ اعتمادها في ضفتي المتوسط.

وإذا كانت الهجرة في بداية النصف الثاني من القرن العشرين محل تشجيع من قبل الدول الأوروبية التي كانت ترحب بقدوم العمالة الأجنبية تلبية لحاجات ازدهارها الاقتصادي، مما مكن في تلك الفترة آلاف المغاربة من التوجه إلى أوروبا الغربية والاستقرار بها، سرعان ما غيرت تلك الدول سياساتها تجاه تدفقات المهاجرين عندما عرفت اقتصادياتها الأزمات والركود، وسارعت تدافع عن مناصب عمل مواطنيها الأصليين، وصارت تنظر للهجرة اليوم كمصدر قلق وتهديد لاستقرار مجتمعاتها. في حين تمثل الهجرة الحل الأفضل، والوحيد أحياناً، في ظل عدم التوازن الاقتصادي بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، لضمان مستقبل أحسن لآلاف الأشخاص الذين يتطلعون لتحسين ظروفهم وظروف عائلاتهم في بلدانهم الأصلية.

الهجرة بين ضفتي المتوسط : تضارب في السياسات واختلاف في الأولويات

وإذا كان من الواضح أن أوروبا أقرت جيرانها في الجنوب بأنها لا يمكنها، رغم حاجاتها المرتفعة من العمالة، أن تستقبل كل الراغبين في الاستقرار فوق أراضيها، وهي ما فتأت منذ عقدين من الزمن، على الأقل، توصل أبوابها وتحصنها من محاولات الاختراق غير الشرعية، فإنها باتت تعمل على استقطاب فئة الأشخاص ذوي الكفاءات العلمية المتقدمة، من أطباء ومهندسين، و ذوي المهارات التقنية العالية، في إطار ما تسميه بعض الدول الأوروبية «الهجرة المختارة». كما اختار عدد آخر من الدول الأوروبية نموذج «الهجرة الدائرية» أو التعااقبية والتي تعني استقبال عدد محدود من العمالة للعمل في القطاعات ذات الأولوية أو في مجالات لا يقبل عليها مواطنوها الأصليون، في إطار نظام حصص يتم الاتفاق بشأنه مع دول المنشأ وبمقتضى عقود محددة المدة يعودون بعد انقضاء مدتها إلى بلدانهم الأصلية. ولكن

إن وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ، يجعل الطرفين الأوروبي والمغربي على حدّ السواء، شريكين في خرق قواعد القانون الدولي الخاص بالهجرة واللجوء وعدم احترام مبادئه، كتلك التي تتعلق بضمان حرية كل فرد في مغادرة أي بلد بما فيه بلده الأصلي والعودة إليه، أو بمنع الدول من طرد أو رد أي شخص قد يكون بحاجة إلى حماية. كما يدفعهما إلى إنشاء وضعيات متعارضة تماما مع هذا القانون، فلقد أقام الاتحاد الأوروبي فوق الأراضي المغربية ما يسمّى «مراكز الاستقبال» لأعداد هامة من طالبي الهجرة القادمين خاصة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وهي بمثابة «معسكرات الاحتجاز» لمن تتولى سلطات الدول الأوروبية طردهم وترحيلهم أو ردهم إلى السواحل المغربية بعد اعتراض المراكب التي تقلهم في عرض البحر.

في مقابل هذا التوجه، ترتفع من فترة إلى أخرى أصوات متزنة وأحيانا منددة، سواء في الضفة الجنوبية للمتوسط أو في ضفته الشمالية للتأكيد على أهمية دور الهجرة في إثراء مجتمعات دول الاستقبال وفعالية تنقل الأفراد في تعزيز قيم التعايش وفهم كل طرف للطرف الآخر وترسيخ القواعد المتينة للتكامل بين الدول المغربية والأوروبية على أساس إستراتيجية شاملة ومتكاملة، تتناول مسألة الهجرة بكل أبعادها في إطار شراكة متكافئة.

2 الهجرة الإفريقية وتأثيراتها على الدول المغربية

د. امحمد مالكي

تميل مجموعة من الأدبيات ذات الصلة بظاهرة الهجرة أن تحوّل بلاد المغرب إلى فضاء مفضل للهجرة الإفريقية ليس حدثاً طارئاً أو مستجداً، بل تعود أصوله إلى تاريخ قديم نسبياً، حين كان العديد من مواطني دول مالي، والتشاد، والنيجر، يقدمون إلى ليبيا، وجنوب الجزائر للبحث عن شغل موسمي، أو أعمال شبه قارة، بيد أن اللافت في الظاهرة هو حجمها الكمي المتصاعد، والتأثيرات الناجمة عنها في بلاد الاستقبال. فمن جهة الحجم المتزايد لفئات المهاجرين الأفارقة، تشدد الأبحاث العلمية ذات الصلة على جملة من العوامل المسؤولة عن التدفقات البشرية نحو بلاد المغرب، إما من أجل العمل والاستقرار، أو بغرض الانتقال لاحقاً إلى أوروبا، لعل أهمها تفاقم الأوضاع الاجتماعية في عموم الدول الإفريقية المعنية بالهجرة، وتزايد النزاعات العرقية والقبلية، إضافة إلى تنامي شبكات التهريب البشري، والتغيرات الطارئة في العقدين الأخيرين على سياسات الهجرة في كل من أوروبا والمنطقة المغربية. والحقيقة أن تاريخ كثافة الهجرة الإفريقية نحو بلاد المغرب - سواء من أجل الاستقرار، أو بأفق العبور نحو أوروبا - وإن بدأت مع العام 1990، فإن تزايد حجمها يرجع إلى سنتي 1997 و1998، نتيجة الأحداث السياسية الدقيقة الحاصلة في كل من «جمهورية الكونغو الديمقراطية»، ومنطقة البحيرات الكبرى، وسيرا ليون، ونيجيريا، وليبيريا، وساحل العاج.

أولاً: حجم تأثيرات الهجرة الإفريقية على بلاد المغرب

ليس ثمة شك أن لظاهرة الهجرة تأثيرات كبيرة وعميقة على الدول المصدرة والأقطار المستقبلة على حد سواء، وهي في كل الأحوال تأثيرات متعددة ومتنوعة. وإذا كانت الهجرة من البلاد المغربية [المغرب - الجزائر - تونس] تحديداً نحو أوروبا، حظيت بأبحاث علمية ودراسات ميدانية على امتداد

الأوروبية. كما تمثل الإستراتيجية المعتمدة في تامبيري، سياسة تستند إلى مبادئ الحرية والعدل وإقرار الحقوق للمهاجرين، كما تقر بضرورة السعي إلى تلافي النزاعات وتحقيق التنمية المشتركة مع دول الجنوب، كحل قد تمكن من تقليص مطالب الهجرة.

الإ أنه بداية من سنة 2002 وعلى إثر انعقاد المجلس الأوروبي في إسبانيا في شهر جوان من العام نفسه، تغيرت الإستراتيجية الأوروبية وأصبح كل الاهتمام منصبا على البعد الأمني، و مشاكل الهجرة غير الشرعية و الشبكات الإجرامية التي تشرف عليها وأصبح جل سياسة التعاون في هذا المجال موجه إلى مقاومة الهجرة السرية و سبل إعادة قبول المرشحين.

الهجرة بين البعد الاجتماعي والبعد الأمني

هذا أخطر ما أصبحت تواجهه قضية الهجرة في الفضاء المتوسطي خلال العقد الأخير، إذ يشكل هذا التغيير في الإستراتيجية الأوروبية محاولة لإبعاد الهجرة عن إطارها الاجتماعي والاقتصادي وربطها بمشاريع ذات أبعاد أمنية صرفة والعمل على معالجتها في إطار القضايا الأمنية التي باتت الهاجس الأكبر الذي يشغل دول المنطقة.

إن محاولات التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و استراتيجيات مكافحتها تعتبر اليوم من أعقد الإشكالات التي تواجه علاقات التعاون الأوروبية المغربية، و تطرح بشأنها أسئلة كثيرة تتعلق بالمقترحات المعتمدة لتناول هذه المسألة ومدى استعداد الحكومات لاسيما في الدول الأوروبية لاعتماد آليات تنظيمية لاستيعاب تدفقات المهاجرين بالشكل الذي يكفل لهم كرامتهم ويضمن حقوقهم كبشر.

فعمليات الاعتراض البحري التي تقوم بتنسيقها الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود «فروناتاكس» بين الشواطئ الإفريقية و جزر الكناري وفي مضيق صقلية، والتي ساهمت بتقليص عدد الوافدين غير الشرعيين، لا تمكن البتة من ضمان أدنى الحقوق الأساسية وخاصة فيما يتعلق بطالبي اللجوء.

من جهة ثانية و رغم النجاح النسبي لوكالة «فروناتاكس» فإن أوروبا تعترف بأنها غير قادرة على مراقبة حدودها على الوجه الأفضل بدون تعاون دول الضفة الجنوبية. لذلك و بمقتضى اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار المغربي ألقى الاتحاد الأوروبي بجزء من مهمة المراقبة على عاتق هذه الدول التي تعتبر في نفس الوقت دول منشأ ودول عبور. ويصف الاتحاد الأوروبي ذلك «البعد الخارجي لسياسة الهجرة و اللجوء». تلك السياسة التي كرسها المعاهدة الأوروبية للجوء و الهجرة و التي أبرمت سنة 2008. هذه المعاهدة كرس ما يسميه البعض «المناولة الخارجية»، أي تكليف أطراف غير أوروبية - يأتي منها أو يمر عبرها المهاجرون في طريقهم إلى الاتحاد الأوروبي، و الحالة هنا، دول المغرب العربي - بلعب دور حراس الحدود الأوروبية تحت غطاء الشراكة الشاملة و مقابل تعويضات مالية أحيانا، و سياسية أحيانا أخرى.

و من أجل توفير كامل أسباب النجاح لآليته المتعلقة بالهجرة و اللجوء، لاسيما في جانبها المخصص للتصدي للهجرة غير الشرعية، قام الاتحاد الأوروبي بإبرام اتفاقات مع بعض دول الجوار المغربي، تعرف ب«اتفاقات القبول بالعودة» تمكن أي دولة عضو بالاتحاد من طرد أي أجنبي متواجد بطريقة غير شرعية فوق ترابها و ترحيله إلى بلده الأصلي أو آخر بلد عبّر و انطلق منه نحو الأراضي الأوروبية. و حتى يكون ذلك ممكنا، تلزم نفس تلك الاتفاقات الدول المغربية الموقعة عليها بالاعتراف بالمرور غير الشرعي لهؤلاء الأشخاص سواء كانوا من مواطنيها أو من المتسلسلين من دول جنوب الصحراء.

أو في ما يخص إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، مع ما يستلزم ذلك من نفقات، أو في ما يتعلق بتسوية أوضاع المهاجرين من الناحية القانونية، وإن بشكل نسبي ومحدود. ثم إن التأثير الأمني والسياسي لحركات الهجرة من إفريقيا نحو المغرب العربي، لا تهم دول هذا الأخير فحسب، بل تمس أوروبا بدرجة أساسية، على اعتبار أن النسبة العالية من الأفارقة المرتادين للهجرة تشكل أوروبا مقصدهم الرئيس، في حين يُعد وجودهم في البلدان المغربية اضطرارياً وموقّتا، باستثناء فئة قليلة ومحدودة منهم، يصعب قياسها كمياً في غياب إحصائيات دقيقة وواضحة في الموضوع. وتبدي أوروبا من هذه الزاوية بالذات مجموعة من التخوفات على أمنها الجماعي، من قبيل «الإخلال بالتوازن السكاني والديمقراطي» داخل مجتمعاتها، لاسيما إذا استحضرتنا الإشكالية الديمغرافية، وواقع الهرم السكاني في بلدانها، وقد أضافت التطورات الأمنية العميقة والخطيرة التي شهدها العالم بعد الحادي عشر من شتنبر 2001، اعتبارات جديدة في مفهوم الأمن، في صدارتها الإرهاب، والمخدرات، وتوسع شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية. علاوة على ذلك، تؤثر الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا عبر بلاد المغرب على الأمن الاقتصادي نفسه، حيث من شأنها الإخلال بالتوازن في مجال الشغل [اليد العاملة]، والعلاقة بين مؤسسات التشغيل والعمال عموماً.

ثانياً : ما العمل للحد من تأثيرات الهجرة الإفريقية نحو بلاد المغرب؟

ننطلق في هذه الورقة من أن التغلب على الهجرة الإفريقية المتصاعدة نحو بلاد المغرب، ومن ثمّ إلى أوروبا ليس عملاً مغاربياً منفرداً، بقدر ما هو مشروع متكامل مشترك بين دول العبور [المغرب العربي] وبلدان المقصد [أوروبا]. لذلك، يقتضي الأمر صياغة استراتيجية أوروبية مغربية مفكّر فيها بشكل جماعي، ومؤسسة على وحدة المشكل [ظاهرة الهجرة غير الشرعية]، والشراكة في الحلول.

1 - يشكل الفضاء الأورومتوسطي مجالاً مميزاً لمقاربة ظاهرة الهجرة بشكل، شمولي، متكامل ومندمج. صحيح أن موجات الهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء تعبر أولاً وقبل كل شيء البلاد المغربية، وأن هذه الأخيرة هي الخط الأول في الاستقبال والمواجهة، وصحيح أيضاً أن البلاد المغربية، هي نفسها، مجال تهجير للبشر بشكل قانوني وغير قانوني، غير أن ذلك كله لا يسمح بحصر المسؤولية في الدول المغربية، بل يستلزم من أوروبا تحمل قسط أساسي منها، ما يعني أن الفضاء الأورومتوسطي، لاعتبارات تاريخية وثقافية وموضوعية، هو المجال الطبيعي للتعاون، والتفاوض، والعمل سوياً لترشيد تفاعل الهجرة بشكل عام، والهجرة الإفريقية تحديداً، بأفق التوصل إلى آليات وحلول واقعية للحد منها و ربما إيقافها نهائياً، الأمر الذي يبدو لنا مستبعداً في الزمن المنظور. فاللغات للانتباه أن ثمة مفارقة في التعامل الأوروبي مع ملف الهجرة القادمة من جنوب المتوسط عموماً، ويمكن ملامسة هذه المفارقة في الطلبات المتناقضة التي يوجهها الإتحاد الأوروبي إلى الدول المغربية في موضوع الهجرة، التي تخص بلدانهم، وتعني دول إفريقيا جنوب الصحراء على حد سواء. فمن جهة، ما انفكت الدول الأوروبية تمارس ضغوطات على البلاد المغربية بغيّة الإقدام على خطوات حقيقية للمقرطة واحترام حقوق الإنسان، وفي الوقت ذاته، لم تتردد في تشجيع النظم المغربية على المساهمة النشطة في تدبير تدفقات الهجرة، عبر تمكين آليات وأدوات الرقابة الأمنية في الحدود وكل النقط والمعابر الممكنة والمحتملة لحركات الهجرة بكل أشكالها، ولو وصل بها الأمر إلى

العقود الثلاثة الأخيرة، والأهم تنوعت السياسات العمومية، وتعددت الاتفاقيات الهادفة إلى تنظيمها، فإن الهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء لم تجد الاهتمام نفسه، لقياس حجم التأثيرات الناجمة عن تزايدها المتصاعد على الدول المغربية. بيد أن هذه الملاحظة لا تمنع من الإشارة إلى جملة من الانعكاسات المترتبة عن موجات الهجرة القادمة من عدد كبير من الدول الإفريقية، لعل أهمها :

1 - من أولى التأثيرات الجديرة بالإشارة تلك الخاصة بالأوضاع القانونية والاجتماعية للفئات النازحة إلى البلاد المغربية، سواء بأفق العبور إلى الضفة الشمالية للمتوسط، أو التي استقرت بها الأحوال في الدول المغربية. فبحسب الإحصاءات المحدودة والشحيحة الخاصة بموجات الهجرة الإفريقية، هناك آلاف النازحين الذين وجدوا أنفسهم بدون وضع قانوني يسمح لهم بتدبير أمورهم اليومية، على صعيد الشغل، والصحة، والتنقل، والاستقرار الاجتماعي بشكل عام. ففي العديد من تقارير «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» تمّ التشديد على الأوضاع المزريّة لهذه الفئات، حيث تفتقد إلى الشروط الدنيا للعيش والاندماج الاجتماعي. فمن جهة، يظل العديد منهم في وضع غير قانوني، بسبب الدخول غير الشرعي إلى الأراضي المغربية، وقليل منهم يتمكن من الحصول على وضع لاجئ، وفق ما تنص عليها الاتفاقيات الدولية ذات الشأن. ومن جهة ثانية، لا تقدم البلدان المغربية، لاعتبارات عديدة غير واضحة في مجمل الأحوال، بيانات ومعطيات محددة ودقيقة عن حجم المهاجرين القادمين بشكل غير قانوني إلى أراضيها، وحتى الذين استطاعوا الحصول على وضع لاجئ يشكون من الفجوة الحاصلة بين القانون والواقع في الاستفادة من الحقوق التي تترتب عن وضعهم كلاجئين، علماً أن العديد من الدول المغربية وقّع على الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين [معاهدة جنيف لعام 1951]. ففي هذا السياق، وإضافة إلى التأثيرات الناجمة عن الهجرة الإفريقية غير الشرعية على المجتمعات المغربية، هناك تأثيرات ذات صلة بصورة حقوق الإنسان في المنطقة المغربية، ففي كثير من تقاريرها كشفت «المفوضية العليا للاجئين» عن «الخروق» الناجمة عن التعامل مع التدفقات البشرية الوافدة من إفريقيا جنوب الصحراء، مشددة على ضرورة وأهمية احترام البلاد المغربية للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لاسيما تلك التي سبق التوقيع عليها رسمياً. لذلك، ما انفكت صورة النظم المغربية تتراجع في مجال احترام حقوق الإنسان، نتيجة سياساتها تجاه واقع الهجرة الإفريقية بكل أشكالها، بل ذهبت مقاطع من هذه التقارير إلى الوقوف عند التعامل غير السليم مع الأفارقة على صعيد الممارسة اليومية، الموسومة بالاستغلال، وممارسة القسوة والعنف، وتزايد نزعة الكراهية.

2 - يتعلق التأثير الثاني بالأبعاد الأمنية والسياسية التي من الممكن أن تكون للهجرة الإفريقية على الدول والمجتمعات المغربية. فإذا كان من غير المؤكد أن هناك مضاعفات أمنية فعلية للهجرة الإفريقية نحو بلاد المغرب، من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية، أو الإخلال بالأمن والاستقرار، أو القيام بأعمال من شأنها المسّ بالأمن المغربي بشكل عام، فإن ثمة تخوفات من أن تساهم تدفقات الهجرة غير الشرعية في تأزّم الأوضاع داخل بلدان المغرب، وفي علاقاتها بدول الجوار في أوروبا الشمالية. لاسيما حين ننظر إلى عدم فعالية مجمل الإجراءات الحمائية والاحترازية المعتمدة من قبل الحكومات المغربية لمواجهة واق الهجرة الإفريقية في اتجاه الشمال الإفريقي وأوروبا، سواء تعلق الأمر بتمتين بنية المراقبة على الحدود البرية والنقط المحورية لعبور المهجرين، من قبيل التنسيق الأمني بين الدول المغربية المعنية، وتكثيف عمليات التمشيط،

فيما يستمر وصول جحافل من المهاجرين الأفارقة. فما هي محددات السياسات المغربية في هذا المجال، وفيما تتمثل هذه السياسات؟

تأخر في معالجة الظاهرة.. وغلبة البعد الأوروبي على البعد الإفريقي

تأخرت الدول المغربية بعض الشيء في معالجة ظاهرة الهجرة السرية وذلك لأسباب عدة. أولها أنها كانت - ولا زالت - مصدرا للمهاجرين باتجاه أوروبا وبالتالي تستخدم هذه المسألة كورقة ضغط على الأوروبيين مقابل غضهم النظر عن حقوق الإنسان والديمقراطية. ثانياً أنها كانت تعتبر الهجرة هما أوروبا. ثالثاً أنها تتجنب بأن توصف بدركي أوروبا. بيد أن الوضع تغير، فالضغط الأوروبي المتزايد والتدفق المستمر للمهاجرين الأفارقة حتماً عليها التحرك. إلا أن الخلل البنيوي في العلاقة الأورو- مغربية حدد عملياً الخيارات الجيوسياسية للدول المغربية.

يبدو أن محاربة الهجرة السرية تعبر عن مناولة أمنية تقوم بها الدول المغربية لصالح أوروبا (دولا واتحاداً) أكثر مما تعبر عن تقاطع للمصالح الأورو- المغربية (مع التأكيد على أن المصالح المغربية متعددة) لأن العملية تخدم في نهاية المطاف المصالح الأوروبية أساساً، وأنها تشير إلى تصدير للنموذج الأوروبي بشكل يكاد يجعل الترسنة التشريعية المغربية ملحقاً لترسنة الاتحاد الأوروبي. بالطبع يسعى سن القوانين لموائمة التشريعات الوطنية مع تطورات الهجرة، بيد أن هذه الموائمة تسير باتجاه مطابقتها والقوانين الأوروبية.

ومن ثم وقعت الدول المغربية في مأزقين. أولهما أنها تمارس اليوم ما كانت تعبئه بالأمس القريب على الأوروبيين. اعتادت الخطابات الرسمية المغربية على تحميل الطرف الأوروبي الهجرة بدوى أنه لا يساهم بالقدر الكافي في تنمية جيرانه، وياتهامه بمعالجة مشكلة اقتصادية بأدوات سياسية-أمنية... لكنها تسير اليوم على خطاه وتتبنى نفس المقاربة الأمنية بسنها قوانين متشددة وبتعزيزها صلاحيات وقدرات (عدة وعتادا) مختلف الأجهزة الأمنية (درك، شرطة، حراس الشواطئ..). ثانياً أنها تضع علاقاتها مع جيرانها الأفارقة على المحك، إذ كيف يمكن بناء علاقات تعاونية جدية مع الدول الإفريقية في الوقت الذي يستهدف فيه المهاجرين الأفارقة ويجرمون في الدول المغربية؟ ويعد موقف ليبيا الأكثر حرجاً، فليبيا التي اعتبرت نفسها قبلة الأفارقة - مما شجع الهجرة الإفريقية - اتخذت إجراءات متشددة لمحاربة الهجرة بشكل يتناقض وخطابها الإفريقي.

هكذا فصلت البلدان المغربية في بعض الخيارات حاسمة الأمر لصالح البعد الأوروبي على حساب عمقها الإفريقي، بيد أن المنطق يفرض مزاجاً بين الخيارين خدمة للمصالح المغربية أساساً... وعليه فإن الدول المغربية لم تعد دركياً يسهر على حماية حدود أوروبا من «التهديد البشري» فقط، بل أصبحت أيضاً تعمل بنفسها على فك الترابط مع عمقها الإفريقي!

محاوالت التحرك: تعزيز مراقبة الحدود، البعد المؤسسي والبعيد القانوني (سن قوانين متشددة)

تبنت الدول المغربية مقاربة أمنية - على الطريقة الأوروبية - في معالجة الهجرة السرية مركزة على ثلاث محاور أساسية. وتلقى هذه المقاربة دعماً أوروبياً (تكوين، تمويل...)، بينما يبقى المحور الأبرز، أي الاجتماعي-الاقتصادي، فيما يتعلق بالهجرة المغادرة مهماً بسبب

اعتماد القمع، والعنف، وقد لوحظ هذا الاتجاه في السياسات الأوروبية تحديداً ما بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001 و16 مايو 2006. لذلك، يبدو أن المزاجية بين تقوية أجهزة الرقابة على الهجرة، والإبقاء على قناة منتظمة لتدفقاتها، ليست حلاً فعالاً لإشكالية الهجرة النازحة من جنوب المتوسط إلى غربه وشماله. والأكثر من ذلك، تبدو سياسة رفض الهجرة، والسعي إلى القضاء عليها بشكل مطلق، تفكيراً غير سليم، وغير استراتيجي، لأن القضاء على الظاهرة غير ممكن في الزمن القريب والمتوسط. فالأجدي إعادة التفكير في قضية الهجرة بشكل مغاير، وعلى أسس مختلفة، عنوانها تقاسم الكلفة والمسؤولية، ما يعني العمل الجماعي على صياغة أطر مرجعية جديدة لمقاربة ملف الهجرة وتأثيراتها المنظورة وغير المنظورة على الفضاء الأورو مغربي. ونعتقد، في هذا السياق، أن مقومات الإطار المرجعي الجديد، القادر على صياغة تفكير فعال لملف الهجرة، هي الأمن، بمعناه الواسع، والعدالة، والحرية.

2 - إلى جانب اقتسام المسؤولية في الكلفة والفائدة بين أوروبا والدول المغربية، كوسيلة لمقاربة إشكالية الهجرة النازحة من إفريقيا بشكل مغاير، نعتقد أن ثمة مسؤولية جهوية وإقليمية لبلاد المغرب دولا ومجتمعات، وهي من زاوية التأثير والفعالية لا تقل أهمية عن المسؤولية المشتركة مع أوروبا. لذلك، يقتضي تعزيز الدور المغربي في صياغة السياسات الأوروبية حيال ملف الهجرة وجوداً حد أدنى من التعاون، والتكامل، بين البلاد المغربية، وهو ما يبدو، مع الأسف، غير متوفر في الوقت الراهن، لاعتبارات، لا يسمح حيز الورقة بالإسهاب في تفصيلها. فما يلاحظ واقعياً اعتماد البلدان المغربية سياسات انفرادية، أو في أقصى الحالات، ثنائية مع أوروبا في معالجة الهجرة الإفريقية العابرة لأراضيها، والمتوجهة من بلدانها نحو شمال وغرب المتوسط. لذلك، لن تكتسب الدول المغربية القدرة التفاوضية المطلوبة في علاقتها بأوروبا، إذا استمرت منقسمة على نفسها، كما لن تقتنع أوروبا بأهمية المنطقة المغربية، وإستراتيجية دورها في القضايا الأساسية لأمنها الشامل الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، ما لم يترك المغرب العربي أهمية تكامله واندماجه.. فالمغرب العربي في حاجة ماسة إلى وعي الخطورة التي تلف وجوده الحالي ككيانات منقسمة، ومتباعدة، بل ومتحاربة في صمت، وبدون إعلان رسمي.. لذلك، هناك ضرورة قصوى لاستعادة وعيه، وإصراره، وإرادته في العمل المشترك كمنطقة لها إمكانات، وطاقات، وقدرات على الفعل في سياسات الجوار، ومن ضمنها السياسة الأوروبية، ليس في قضية الهجرة على أهميتها الفائقة، وتأثيراتها العميقة، بل في مجمل القضايا.. والحال أن الهجرة لا تشكل سوى ملف من ملفات المعقدة والمتشابكة.

السياسات المغربية لمحاربة الهجرة السرية : تجريم وأمننة

3

د. عبد النور بن عنتر

يعرف المغرب العربي تحولا بنيويا في دينامية الهجرة، فبعد أن كان مصدرا للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين أصبح أيضاً مستقبلاً ومعبراً، لتصبح إشكالية الهجرة ثلاثية الأبعاد. فهو يستمر في تصدير مهاجريه وكذلك المهاجرين الأفارقة الذين يعبر بعضهم المتوسط فيما يستقر البعض الآخر في الدول المغربية التي وجدت نفسها بين سندان أوروبا ومطرقة الهجرة الإفريقية: أوروبا تضغط عليها لتصبح قاعدة أمامية لها

لأنها صارت ورشة ضخمة منذ رفع العقوبات الدولية، لكنها في نفس الوقت أصبحت أكثر تشدداً في مجال الهجرة.

من جهتها سنت تونس قانوناً في 2003 يجرم الهجرة السرية ويسلط عقوبات على المهاجرين السريين، عصابات التهريب، من يسهل أو يساهم في عبور المهاجرين أو في إيوائهم وحتى على من يتخلف في الإبلاغ عن وجود عمليات تهريب لهؤلاء. وحدد العقوبات التي تطال الأشخاص المنخرطين في جريمة الهجرة السرية بالسجن لمدة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وعشرين عاماً، وبغرامات مالية تصل إلى مائة ألف دينار تونسي. ولضرب البنية التحتية التي تعتمد عليها عصابات تهريب المهاجرين، تبنت تونس قانوناً في جانفي 2004 عدلت فيه إجراءات امتلاك مراكب وسفن الصيد وكذلك سفن الركاب. تسمح مثل هذه الإجراءات بالتحكم في الملاحة البحرية في المرفئ التونسية ويتجنب وجود ورشات سرية لصناعة المراكب الخفيفة التي تستخدمها عصابات التهريب البشري. كما شددت في نفس السياق الإجراءات الخاصة بوثائق السفر ودخول وإقامة الأجانب على ترابها.

أما الجزائر فسنت قوانين متشددة وأكثر وضوحاً من حيث تخصيصها نصوصاً للمهاجر الوافد والمهاجر المغادر. ويجرم القانون الجزائري حول دخول وإقامة الأجانب (مارس 2008) المهاجر السري وأفراد شبكات العبور مسلطاً عقوبات تتراوح بين سنتين وخمس سنوات سجناً، وتكون هذه العقوبة أشد في حال حمل السلاح. ورخص القانون إنشاء مراكز لإيواء المهاجرين السريين. بهذا القانون تجرم الجزائر المهاجر الوافد، أي الذي يدخل ترابها بطريقة غير شرعية. ويتعدّلها لقانونها الجنائي في فبراير 2009 تجرم أيضاً المهاجر المغادر أي الذي يغادر الجزائر بطريقة غير شرعية. وينص القانون المعدل على عقوبة بالسجن تمتد بين شهرين إلى ستة أشهر «لكل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بطريقة غير شرعية» وعلى عقوبة في حق المتورطين في عمليات تهريب المهاجرين تصل إلى خمس سنوات سجناً وحتى عشر سنوات في حال وجود قصر ضمن المهاجرين المهربين.

أما موريتانيا فتتجه هي الأخرى نحو تجريم الهجرة. رغم أن القانون الموريتاني لا يعتبر الهجرة ولو بطريقة غير شرعية جريمة أو جناحة، فإن الأجهزة الأمنية تقبل على توقيف واعتقال المهاجرين. ونظراً لهذا الفراغ القانوني واستجابة للضغوطات الأوروبية تعمل موريتانيا على تبني قانون في هذا المجال. يتوقع أن يسير مشروع قانون رقم 09/003 الخاص بدخول وإقامة الأجانب وبالحق في اللجوء إلى موريتانيا على الخطى المتشددة لقوانين الدول المغاربية الأخرى. وكانت الحكومة قد أصدرت مرسوماً (092-74) في أفريل 2008 حددت فيه شروط استخدام العمالة الأجنبية وأنشأت بموجب رخصة العمل للعمال الأجانب. محاولة منها لتنظيم إقامة الأجانب وعملهم في البلد وكذلك لإنشاء منظومة إحصائية وطنية، طلبت السلطات الموريتانية من المواطنين الأجانب الحصول على بطاقات قنصلية وتصاريح إقامة. ويدل استحداث مصلحة متخصصة في وزارة الداخلية على أن الهجرة غير الشرعية أصبحت من الأولويات الأمنية الموريتانية.

تنسيق غائب واتهامات مغاربية متبادلة

رغم تقارب بل وتطابق السياسات الوطنية لا توجد سياسة مغاربية منسقة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية وهذا ما يكلف الدول المغاربية الكثير من المال والجهد مقابل نتائج هزيلة... بل أصبحت القضية مثارا للخلافات بتبادل الدول المغاربية الاتهامات بعدم محاربة الهجرة

طغيان المعالجة الأمنية. يخصص المحور الأول تعزيز إجراءات مراقبة الحدود: تنظيم دوريات برية، بحرية (محلية ومشاركة كما هو الشأن بين المغرب وإسبانيا وبين ليبيا وإيطاليا) وجوية؛ القيام بعمليات تمشيط برية؛ الاهتمام بالعمل الاستخباراتي لمحاربة تهريب المهاجرين السريين قبل دخولهم التراب الوطني لتسهيل ترحيلهم إلى البلد الذي تسللوا منه؛ تدعيم أجهزة الأمن بالمعدات الحديثة؛ تنظيم دورات تدريبية متخصصة وطنية ودولية (مع الأطراف الأوروبية) لرجال الأمن؛ فتح مراكز لإيواء المهاجرين السريين؛ إقامة نظام لتبادل المعلومات بخصوص الهجرة السرية... والملاحظ هنا أن الدول المغاربية التي تتذرع بشح الموارد المالية لخلق فرص العمل، تسخر الكثير من المال لتعزيز الأجهزة الأمنية، معالجة نتائج أزمة اجتماعية-اقتصادية بدل العمل على اجتثاث جذورها...

بينما يتعلق المحور الثاني بالشق المؤسسي باستحداث هيئات متخصصة في الهجرة السرية. وبما أن وزارات الداخلية تمارس سلطة وصلاحيات واسعة تجعل منها الهيئة المسؤولة بامتياز عن الهجرة السرية، رغم أن الدرك (التابع لوزارة الدفاع)، حراس الشواطئ والقوات البحرية تساهم في هذه المهمة، فإن الشق المؤسسي انحصر فيها. ففي المغرب مثلاً تم إنشاء مديرية الهجرة ومراقبة الحدود على مستوى وزارة الداخلية، تتولى تحليل المعلومات بخصوص الهجرة وشبكات التهريب، التكفل بنشر الوحدات العملياتية، مراقبة نقاط الحدود التي يتسلل منها المهاجرون... موريتانيا من جهتها استحدثت مصلحة متخصصة في وزارة الداخلية تتولى نفس المهام تقريبا.

أما المحور الثالث فيخصص تبني ترسانة من القوانين المتشددة تميزت كلها بتجريم الهجرة غير الشرعية. ويعني التجريم والأمننة (sécurisation) - كما هو الحال في أوروبا - إيجاد علاقة بين المهاجر (السري وحتى غير السري) وجملة من التحديات أو التهديدات الأمنية (إرهاب، تهريب المخدرات، جريمة منظمة...) وجعل الهجرة مسألة أمنية. وللتذكير فإن هذه المقاربة تمس أيضاً بحريات مواطنيها الذين أصبحوا بموجب هذه القوانين معرضين للعقوبات.

وكان المغرب سابقاً في هذا الإطار حيث سن قانوناً (02.03) في فبراير 2003 خاصاً بمحاربة الهجرة السرية شدد من إجراءات دخول وإقامة الأجانب على التراب المغربي. عدل هذا القانون الخاص بالإقامة والهجرة (الوافدة والمغادرة)، والذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2003، القوانين السابقة كما استحدثت عقوبات جديدة بشأن الهجرة السرية حيث جرم تهريب المهاجرين غير الشرعيين وسلط عقوبة على المهربين تمتد من عشر سنوات سجناً إلى السجن المؤبد.

أما ليبيا فتبنت جملة من التشريعات كان آخرها قانون رقم 19/2010 الصادر في جانفي 2010 والذي يجرم الهجرة السرية مسلطاً عقوبات على المهاجرين السريين، أفراد شبكات تسهيل وتنظيم عبور المهاجرين وكل من يساعدهم، يأويهم، يشغلهم وحتى من لا يبلغ عنهم. وينص هذا القانون على معاقبة «الأجنبي المهاجر غير الشرعي بعقوبة الحبس بالشغل أو بغرامة لا تزيد عن ألف دينار» وعلى إبعاده من الأراضي الليبية «بمجرد تنفيذه للعقوبة المحكوم بها». وبهذا تسير على خطى المغرب كونها تتبنى هي الأخرى المقاربة الأمنية الأوروبية في معالجة الهجرة غير الشرعية، حيث جاء هذا التشريع المتشدد ليتوافق والاتفاقات التي وقعت عليها ليبيا مع إيطاليا والاتحاد الأوروبي. للتذكير أن ليبيا قررت إجبار العمال الأجانب الذين لا يحملون تأشيرات صحيحة على مغادرة ترابها. وتعيش ليبيا مفارقة؛ فهي بحاجة إلى عمالة متزايدة

ثانياً : البعد الاقتصادي

تعتبر ليبيا من الدول ذات الاقتصادات الريعية، حيث يعول الاقتصاد الليبي على النفط والغاز، الذي اكتشف لأول مرة في عام 1959، يعد المصدر الأساس للدخل الوطني. إن الوفرة النفطية في ليبيا، مدعوماً بقلّة عدد السكان (حوالي 6 مليون نسمة حسب إحصاءات 2007)، أسهمت في جعل ليبيا من الدول الرئيسة المصدرة لهذه الثروة (وخاصة في مجموعة الأوبك)، بل والأغنى في إفريقيا. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات على أن إجمالي الدخل الوطني الليبي لسنة 2007 وصل 79 مليار دولار، أي أن معدل دخل الفرد زاد بقليل عن 13 ألف دولار في السنة ذاتها. هذا استلزم استجلاب عدد هائل من القوى العاملة الأجنبية، كما أسهم، وبشكل كبير، في جعل ليبيا موطن جذب للعاطلين عن عمل، وخاصة من الدول الإقليمية المجاورة، والتي تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة.

رغم إيجابيات توافر القدرة المادية للإنفاق على المشروعات التنموية إلا أن هذه الحالة انعكست سلباً على الاقتصاد الليبي لكونه ارتبط بمصدر واحد، إضافة إلى الانتكاسات التي شهدتها السياسة العامة في ليبيا، والناجمة عن عدة عوامل داخلية وخارجية.

ثالثاً : البعد السياسي

إن التطرق للبعد السياسي عند التطرق لظاهرة الهجرة بين الدول يشكل أهمية خاصة في المنطقة العربية، ومن بينها الدول المغربية، وذلك بسبب طبيعة ممارسة السياسة والحكم في هذه الدول. إن مستوى العلاقة بين النظم السياسية العربية الحاكمة ينعكس سلباً أو إيجاباً، وبشكل كبير وملحوظ، على مدى انسيابية تنقل وحركة البشر. على سبيل المثال، عندما أعلنت ليبيا في الثمانينيات من القرن الماضي لأسباب تكتيكية محضة، أنها "أرض كل العرب" وأقرت رسمياً معاملة العرب في ليبيا أسوة بأشقائهم الليبيين، تدفق إلى ليبيا كم هائل من العرب بغية الاستفادة من هذا التوجه. وحين ساءت العلاقات بين ليبيا مع معظم الدول العربية بسبب ظروف معينة، أبرزها موقف النظم الرسمية العربية من أزمة لوكربي بين ليبيا والغرب، تبذل الطرح الليبي تجاه معاملة العرب، وفق مبدأ "المعاملة بالمثل"، من حيث الدخول والإقامة والعمل وغيرها من الامتيازات.

وفقاً لما تم توضيحه، يستوجب الحديث عن مكانة ليبيا في سياق الهجرة الليبية المغربية تسليط الضوء على نمط العلاقات بين ليبيا ودول المغرب. من هذا المنطلق سنسعى للإشارة، وبشكل مختصر ومركز، إلى مسار العلاقات الثنائية، وليس الجماعية، بسبب عدم فاعلية النسق الجماعي للعلاقات المغربية، وأبرز دليل على ذلك العجز أو الشلل التام الذي يعتري الإطار التنظيمي الأشمل لهذه العلاقات والمتمثل في "الإتحاد المغربي".

العلاقات الليبية التونسية

بعد قيام الثورة في ليبيا في عام 1969 سعت ليبيا في مناسبتين إلى قيام اتحاد مع تونس إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل نتيجة رفض تونس تحت مبرر الرغبة في تأسيس إتحاد مغاربي أشمل. عقب ذلك، تحديداً في منتصف الثمانينات، ساد التوتر في العلاقات بين البلدين الجارين حيث وصل إلى ذروته حين تنازع الطرفان حول الحدود البحرية الغنية بالنفط والتي حسمت لاحقاً عبر محكمة العدل الدولية. أضف إلى ذلك قرار ليبيا طرد حوالي 40000 من العمالة التونسية بذريعة الأزمة

السرية الإفريقية بجديّة وبتسامحها معها واتهام الواحدة منها الأخرى بتسويق المهاجرين السريين الذين يدخلون ترابها نحو تراب جيرانها. فقد اتهم المغرب الجزائر بالتسامح مع المهاجرين الإفريقيين لعبور أراضيها باتجاه جيرانها. وهذا ما ترفضه الجزائر التي ردت بمقاطعة قمة الرباط الأورو-أفريقية حول الهجرة. ولا نقول شططاً إن اعتبرنا موضوع الهجرة مسألة خلافية إضافية في سجل الخلافات البينية المغربية. فضلاً عن هذا، فإن هناك بعض الإجراءات ذات الخسائر الجانبية بالنسبة للبناء الإقليمي المغربي مثل قرار ليبيا في 2007 فرض التأشيرة على الرعايا المغربية لدخول أراضيها.

هدر للإمكانات.. وإمكانات العمل المشترك

رغم صعوبة تنسيق الجهود المغربية في مختلف المجالات، فإن العمل الإقليمي المشترك يبقى ضرورة خاصة وأنه من المفروض أن تقود تحديات مشتركة إلى استجابات مشتركة ربها للوقت، اقتصاداً للمال وتحقيقاً للنجاحة. زيادة على ذلك فإن القدرات الوطنية فرادى عاجزة عن مراقبة الحدود بشكل جيد لأن الإمكانيات محدودة والشريط الحدودي طويل. كفاً هدرًا للإمكانات، في ظل شح متزايد الموارد، ولنبحث في إمكانيات العمل المغربي المشترك في مجال تسيير ملف الهجرة التي تزداد تشابكاً وتعقيداً، لا تنفع معها سياسيات وطنية محدودة ومعزولة.

الهجرة المغربية البينية: حالة ليبيا

4

د. أحمد علي الأطرش

تمهيد

عند الخوض في مسألة الهجرة بشكل عام، والهجرة بين دول المغرب العربي تحديداً، يمكن حوصلة مسوغات التركيز على الحالة الليبية في جملة من المعطيات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والقانونية، والتي توضح بجلاء أهميتها القصوى مقارنة بحالات الدول المطلة على حوض جنوب غرب المتوسط. هذه الأبعاد تعتبر ركائز مهمة في تحليل ظاهرة الهجرة إلى ليبيا، ومن كافة جوانبها. ففي حالة التنسيق ومراعاة السياسات والتشريعات والبناء المؤسساتي ذات العلاقة ستساهم الهجرة وبشكل في ضبط إيقاع عملية التنمية. أما في ظل غياب أو القصور في مراعاة ذلك ستؤدي حتماً إلى نتائج سلبية وخيمة. في هي الورقة سنسلط الضوء، ويقدر من التحليل الموضوعي، محددات ومنطلقات ظاهرة الهجرة إلى ليبيا، وذلك من خلال الطرح المشار لها سلفاً.

أولاً : البعد الجغرافي

تتميز ليبيا بموقع استراتيجي مهم ومساحة كبيرة نسبياً (حوالي 1,759,540 كم مربع). فهي تقع في شمال القارة الأفريقية وتطل على جنوب حوض البحر المتوسط بشواطئ يبلغ طولها 1900 كم، وتحدها ست دول من ضمنها أربع دول عربية واثنان عربية مغربية (تونس والجزائر) حيث يصل طول حدودها مع هاتين الدولتين المغربيتين الجارتين حوالي 1295 كم. إلا أن المنطقة المتاخمة على الحدود مع تونس والجزائر تفتقر لمقومات الحياة نتيجة لقسوة طبيعتها مما حرّمها من أن تشكل موطن جذب عمراني. هذا الوضع، ناهيك عن صعوبة السيطرة الأمنية، أسهم بالطبع في تزايد ظاهرة التسلل والتهريب والهجرة عبر الحدود.

المرحلة الثانية: 84-19 حالياً

تحسنت خلالها العلاقات وبشكل ملفت للنظر، وذلك إثر تخلي ليبيا عن موقفها المناهض للمغرب في قضية الصحراء. ولقد تعزز التقارب بالتوقيع على "معاهدة وجدة" التي تمحورت حول التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية.

على الرغم من بعض الانتكاسات التي لحقت بهذه العلاقات إلا أن أنها استمرت ودية وعلى قدر من التناغم وخاصة في الشق السياسي. إلا أن التعاون الاقتصادي والتجاري، وخاصة انسيابية حركة الأشخاص والسلع، لم يرقى للطموحات المرجوة بسبب التباعد الجغرافي واستمرار إغلاق المنافذ الحدودية بين الجزائر والمغرب منذ 1995. ومع ذلك تشكل القوى العاملة المغربية في ليبيا عدد كبير من العمالة الوافدة (حوالي نصف مليون).

العلاقات الليبية الموريتانية

اتسمت مجمل مسيرة العلاقات الليبية الموريتانية بالتأرجح والتذبذب. قد يرجع سبب ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والتغير المضطرب في أنظمة الحكم في موريتانيا، مما أدى إلى حالة عدم الثبات في المواقف تجاه عديد القضايا الجهوية والإقليمية. إلا أن المثير للانتباه في هذه الحالة أن نسق العلاقات بين البلدين يتحدد وفق مواقف وتوجهات إي نظام حاكم في موريتانيا حيال القيادة في ليبيا، وذلك من حيث مستوي التوافق في الرؤى من عدمه. ومن أبرز محطات التوتر بين البلدين حصلت عندما أقامت موريتانيا علاقات مع "إسرائيل" في 1999؛ والأخرى كانت في عام 2003 عندما اتهمت موريتانيا ليبيا بتقديم الدعم المالي لقلب نظام الحكم في موريتانيا. إلا أن ذلك تم احتوائه لاحقاً بتولي قيادة جديدة الحكم في موريتانيا، وقطع العلاقات مع "إسرائيل"، وتسوية الخلافات الأخرى عبر وساطات مغربية. في هذا السياق يجب التنويه إلى أن مستوي التعاون الليبي الموريتاني، وفي معظم المجالات، لازال الأضعف ضمن الإطار المغربي.

رابعاً/ البعد القانوني

نتيجة للتطورات والتغيرات في المواقف السياسية التي مرت بها ليبيا، وبناءً على طبيعة العلاقات الليبية الخارجية، بما فيها تلك مع دول المغرب العربي، فقد انعكس ذلك، وبشكل جلي، على الهجرة (الشرعية وغير الشرعية) في التنظيم التشريعي والبناء المؤسساتي القانوني الليبي. هذا أدى، لا محالة، إلى حالة مثيرة للجدل من عدم الاستقرار والثبات في وضع سياسة عامة حيال موضوع الهجرة. لقد أدى هذا الوضع إلى عدم التعاطي مع التشريعات والمؤسسات المعنية بشئ من الجدية من قبل ذوي العلاقة، رغم المحاولات العديدة من قبل السلطات الليبية لوضع الأمور في نصابها القانوني.

مأ، ومن خلال ما سبق طرحه يمكن استنتاج بأن هناك تلازم بين المواقف والتوجهات السياسية وظاهرة الهجرة في ليبيا. هذا لا يعني أن هناك صعوبات جمة تعيق ضبط وتنظيم هذه الظاهرة، مثل مساحة الدولة وطول حدودها وقلة الخبرة والإمكانات المطلوبة، إلا أن توافر الإرادة السياسية، وعدم المبالغة في التوظيف السياسي لمثل هذه الملفات والقضايا، مع مراعاة المصلحة العامة للدولة ودقة التخطيط، سيساهم إلى حد كبير كبح جماح هذه الظاهرة والحد من تفاقمها.

الاقتصادية الناجمة عن تدني أسعار النفط. بالمقابل، قامت تونس بطرد 300 ليبيا، من بينهم 30 دبلوماسياً.

لاحقاً أدت تطورات الأحداث المحلية والإقليمية والدولية إلى تحسن ملحوظ في العلاقات حتى وصلت حالياً إلى تمتع البلدين بأعلى درجة من التعاون المشترك في المنطقة المغاربية، وذلك في شتى المجالات. مرد هذا التقارب يرجع لأسباب سياسية، ناهيك عن التجاور الجغرافي وتمائل النسيج المجتمعي، وسهولة وقلة تكاليف تنقل الأفراد والسلع عبر البلدين. فعلى سبيل المثال يشهد تنقل الأفراد بين البلدين نمواً مدهلاً، حيث يشكل الليبيين القاصدين تونس لأغراض متعددة، وعلى رأسها السياحة بمفهومها التقليدي والسياحة العلاجية، أكبر رقم بين الدول المغربية. ففي النصف الأول من سنة 2009 مثلاً، وصل عدد السياح المغاربة في تونس حوالي مليون ونصف سائح، معظمهم من ليبيا (قرابة 21 مليون). في حين يقصد ليبيا عدد كبير من التونسيين يومياً لعدة أغراض، أهمها التسوق والنشاطات التجارية والزيارات لغرض العمل أو نتيجة للمصاهرة، وكذلك تنقل المقيمين في ليبيا.

العلاقات الليبية الجزائرية

نسبياً، تبدو العلاقات الليبية الجزائرية في مجملها حسنة، مع بعض الحذر من كلا الجانبين في بعض الأحيان. إن أهم أسباب حالة الاستقرار والودية التي تشهدها هذه العلاقات ناجم عن التناغم في الرؤى بين قيادتي البلدين فيما يتعلق بالقضايا العربية والدولية، ولكونهما أيضاً من الدول الرئيسة المصدرة للنفط. لكن هذا لا يعني أن خلافات قد وقعت بين البلدين، فمن أبرز القضايا الخلافية حدثت عند محاولة ليبيا قيام وحدة مع تونس في مطلع السبعينيات من القرن الفارط، والأخرى عندما تم التوقيع على "معاهدة وجدة" بين ليبيا والمغرب في عام 1984؛ إضافة إلى وجود خلاف حدودي/إقليمي مستمر بين البلدين الجارين. رغم الطابع الودي الذي ساد العلاقات بين هاتين الدولتين إلا أن التعاون بينهما في عدة مجالات وكذلك تواجد الجزائريين في ليبيا لازال محدوداً مقارنة بتونس مثلاً، رغم أن هناك دعوات من الطرف الجزائري بتشجيع الاستثمار الليبي في الجزائر وتحفيزه. السبب قد يكمن في كون البلدين من الدول النفطية.

العلاقات الليبية المغربية

خلافاً للعلاقات مع الجزائر، اتسمت العلاقات الليبية المغربية بالتوتر منذ قيام الثورة في ليبيا حتى سنة 1985. ولفهم طبيعة هذه العلاقات والتطورات التي لحقت بها يمكن تصنيفها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: 1969-1975

نظراً للظروف الإقليمية والدولية في السائدة في تلك الحقبة هيمنت الخلافات السياسية والإيديولوجية العميقة بين النظامين في كلا البلدين مما أدى إلى تبادل التهم والقطيعة التامة.

المرحلة الثانية: 1976-1984

ساعت العلاقات بين البلدين بشكل أكبر في هذه الفترة حيث تفاقمت القضايا الخلافية مع انتهاج ليبيا سياسات ومواقف معارضة للمغرب فيما يتعلق بالنزاع حول ما يسمى بالصحراء الغربية.

مجموعة الخبراء المغاربة

Groupe d'Experts Maghrébins

Ahmed Driss

Directeur du centre des études
Internationales méditerranéennes (CEMI)
Tunisie
Email : ahmdriss@gmail.com
Mobile : + 216 98 327 489
Fax : + 216 71 887 096

أحمد إدريس

مدير مركز الدراسات المتوسطية والدولية
ahmdriss@gmail.com
الجوال : + 216 98 327 489
الفاكس : + 216 71 887 096

Ahmed Al Atrash

Professeur universitaire
Political Science dept.
Al Fateh University- Tripoli- Lybia
Email : ahmedalatrash@hotmail
Mobile : + 218 91 321 21 01
Tél : + 218 21 334 14 39
Fax : + 218 21 333 74 22

أحمد الأطرش

أستاذ العلوم السياسية
جامعة الفتح - طرابلس - ليبيا
ahmedalatrash@hotmail
الجوال : + 218 91 321 21 01
الهاتف : + 218 21 334 14 39
الفاكس : + 218 21 333 74 22

Abdenmour Benantar

Maître de conférences
Université de Batna
Algérie
Email : abdenmour.benantar@gmail.com
Mobile : + 213 6 62 17 06 05
Tél : + 213 21 94 23 67

عبد النور بن عنتر

أستاذ محاضر
جامعة باتنة - الجزائر
abdenmour.benantar@gmail.com
الجوال : + 213 6 62 17 06 05
الهاتف : + 213 21 94 23 67

Mhammed Malki

Directeur du Centre d'Etudes
Constitutionnelles et politiques (CECOP)
Maroc- Marrakech
Email : mhammedmalki@yahoo.fr
Mobile : + 212 667 64 48 58
Tél : + 212 5 44 30 57 90
Fax : + 212 5 44 30 32 65

امحمد مالكي

مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية
جامعة القاضي عياض - مراكش
mhammedmalki@yahoo.fr
الجوال : + 212 667 64 48 58
الهاتف : + 212 5 44 30 57 90
الفاكس : + 212 5 44 30 32 65

Didi Ould Essaleck

Président du Centre Maghrébin des
Etudes Stratégiques
Nouackhott - Mauritanie
Email : didisaleck@yahoo.fr
Tél : + 222 207 03 73
+ 222 681 34 80

ديدي ولد السالك

رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية
نواكشوط - موريتانيا
didisaleck@yahoo.fr
الهاتف : + 222 207 03 73
+ 222 681 34 80

IMPACT

 **Konrad
Adenauer
Stiftung**

مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية
 Centre
of Mediterranean
and International
Studies

الأوراق الواردة في هذا العدد لا تعبر إلا عن آراء أصحابها